العرب
الخميس 2020/04/30
السنة 42 العدد 11693

مخاوف من استخدام تركيا الأراضي التونسية لشن هجمات في ليبيا

وزارة الدفاع تنفي استعمال قوى عسكرية أجنبية لأرض تونس

يقظة أمنية في معبر رأس الجدير

تفاقمت المخاوف الدولية من استخدام تركيا أراضي تونسية لإسناد ودعم ميليشيات حكومة الوفاق في طرابلس ضد الجيش الليبي بقيادة المشير خليفة حفتر وهو ما تنفيه تونس بشدة. لكن تستر الحكومة التونسية على حيثيات وأهداف التنسيق مع تركيا في الملفات الإقليمية يثير جدلا ويعزز الشكوك.

خالد هدوي

تونس – يعمّق الغموض الذي يكتنف التنسيق التونسي التركي بشأن الملفات الإقليمية المخاوف بشأن الضغوط التي يمكن أن تمارسها أنقرة لاصطفاف تونس خلف أجندتها خاصة في ليبيا وانعكاسات ذلك على الأمن في المنطقة.

ونفت وزارة الدفاع التونسية أي وجود لعمليات عسكرية أجنبية انطلاقا من الأراضي التونسية، بعد ورود تقارير عن هجمات ترتبط بالنزاع في الجارة ليبيا.

وقالت وزارة الدفاع في بيان لها إن "ما روجته بعض المواقع الإلكترونية غير الرسمية من إشاعات حول استعمال قوى أجنبية للأراضي التونسية منطلقا لعمليات عسكرية، لا أساس له من الصحة"، وأضافت الوزارة أن تلك التقارير "ادعاءات غير مسؤولة تحاول النيل من سيادة تونس وأمنها القومي".

وأوضحت أن "تونس تمارس سيادتها المطلقة على كافة أراضيها برا وبحرا وجوا ولا تسمح لأي قوات أجنبية باستعمال أراضيها للقيام بعمليات عسكرية، وأن قواتها المسلحة المنتشرة على الحدود تضطلع بواجب الذود عن الوطن والمحافظة على سلامة ترابه".

وكانت تقارير إعلامية تحدثت عن استخدام تركيا سرا لقواعد عسكرية في تونس كمنطلق لدعم ميليشيات حكومة الوفاق في ليبيا في نزاعها ضد الجيش الليبي وهو ما تنفيه تونس بشدة.

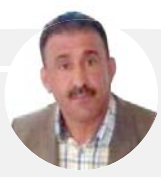

مصطفى عبدالكبير

تونس لن تتحمل نتائج تأييد طرف ليبي على حساب آخر

واستبعد الخبير التونسي في الشأن الليبي مصطفى عبدالكبير "استخدام تركيا لقواعد عسكرية في الجنوب التونسي وعلى الحدود مع الجارة ليبيا"، مؤكدا أن "الجيش التونسي المتمركز على الحدود لن يجازف بخرق الاتفاقات العسكرية التي أبرمتها السلطات مع حلف شمال الأطلسي والاتحاد الأوروبي وغيرهما".

وأضاف عبدالكبير في تصريح لـ"العرب" أن "ما يشاع يهدف إلى تأجيج الصراع في المنطقة وبث الفوضى، تونس لن تتحمل نتائج تأييد طرف ليبي على آخر، وراهنت منذ سنة 2015 على الانتصار لمبدأ الحياد والدفع نحو مسار الحوار وإنجاحه بين الفرقاء".

وتصر تركيا على ألا تترك مناسبة أو فرصة تمر دون استغلالها ميدانيا لجهة تعزيز نفوذها في المنطقة، بما يدعم مرتزقتها من الإرهابيين في ليبيا، خاصة في هذه الفترة التي تسارعت فيها التطورات العسكرية في المنطقة الغربية بعد فشل الهجمات المتكررة لميليشيات حكومة الوفاق برئاسة فايز السراج على قاعدة الوطية العسكرية.

وفندت المستشارة الإعلامية لرئيس الجمهورية التونسية رشيدة النيفر، يناير الماضي، ما تم تداوله في وقت سابق عن طلب تركي من تونس بإتاحة أراضيها للقوات التركية من أجل التدخل العسكري في ليبيا.

وأكدت المسؤولة التونسية في ذات الوقت، موقف تونس "الرافض للتدخل الأجنبي في الأزمة الليبية"، قائلة إن "الحل يجب أن يكون بين الأطراف الليبية".

وكان الرئيس التركي رجب طيب أردوغان أجرى زيارة غير معلنة إلى تونس في 25 ديسمبر 2019، لإجراء محادثات مع نظيره التونسي قيس سعيد، بحثا خلالها سبل وقف إطلاق النار والاشتباكات في ليبيا، ما أثار موجة من الجدل في تونس دفع بعض الأطراف السياسية إلى التحذير من مغبة تورط تونس في أجندات تركيا الإقليمية. وتضاربت التصريحات بشأن الموقف التونسي من التصعيد في ليبيا، وأثارت جدلا وانتقادات واسعة للحكومة ورئاسة الجمهورية، وزاد القلق بعد تغيب تونس عن مؤتمر برلين، بينما وجّهت المستشارة الألمانية أنجيلا ميركل دعوة رسمية للرئيس الجزائري الذي يعقد محادثات حثيثة مع أطراف معنية بالصراع في ليبيا.

والثلاثاء استقبل قيس سعيّد بقصر قرطاج وزير الشؤون الخارجية نورالدين الريّ، وتم التطرق إلى التطورات الإقليمية والدولية وخاصة تطورات الوضع في ليبيا. وأكّد سعيّد تمسك تونس باحترام إرادة الشعب الليبي، وجدد رفضه لأي مساس بوحدة ليبيا وشعبها، مؤكدا أن لا حل في ليبيا إلا الحل السياسي المبني على التوافق الداخلي دون أي تدخل خارجي.

وتعرف تونس منذ بناء دولة الاستقلال في عهد الراحل الحبيب بورقيبة ولاحقا في عهد خلفه الرئيس الأسبق الراحل زين العابدين بن علي، وأيضا في عهد الرئيس الراحل الباجي قائد السبسي، بتوازن المواقف الدبلوماسية وعدم الانجرار لسياسة المحاور والاصطفاف.

لكن منذ وصول الإسلاميين إلى الحكم ممثلين في حركة النهضة، تسود مخاوف من انزلاق تونس إلى سياسة المحاور مع دفع تركي قطري لإقحام البلاد في هذا الخندق ضمن أجندة التوسع والنفوذ الإقليمي وإسناد المشروع الإخواني في المنطقة.

أوروبيون يشترطون ضمانات ليبية قبل دعم مكافحة الهجرة

طرابلس – تصاعدت موجة الضغوط البرلمانية والحقوقية على الاتحاد الأوروبي لوقف التمويل والتعاون مع ليبيا في مجال مكافحة الهجرة، في وقت تتخوف فيه هذه المنظمات من تحويل الأموال المخصصة للتنمية إلى برامج أمنية لا تحترم حقوق الإنسان.

وشدد أعضاء لجنة الحريات في البرلمان الأوروبي في بيان لهم، نشر عبر موقعه الرسمي، على أن "ليبيا ليست دولة آمنة لإنزال الأشخاص الذين يتم إنقاذهم في البحر"، مطالبين بوقف دعم خفر السواحل الليبي، الذي تلقى إمدادات مادية وتجهيزات من الجانب الأوروبي، إضافة إلى تدريب قواته على يد الأوروبيين.

وسلط أعضاء البرلمان الأوروبي الضوء على الصعوبات التي تواجهها الدول الأوروبية، التي غالبا ما تصل قوارب المهاجرين الفارين من ليبيا إليها، ولاسيما مالطا وإيطاليا، مؤكدين ضرورة تعديل نظام اللجوء الأوروبي الموحّد، مع التركيز على التضامن بين الدول الأعضاء واحترام تشريعات القانون الدولي.

وأقر الأعضاء بضرورة حماية الحدود الأوروبية لكنهم انتقدوا إغلاق الموانئ أمام القوارب والسفن الإنسانية، مشددين على أن "السماح للناس بالغرق لا يمكن أن يكون حلا".

وتقدمت ثلاث منظمات بشكل منفصل بشكوى أمام محكمة المدققين الأوروبية بشأن تعاون الاتحاد الأوروبي مع ليبيا، وطلبت أن تطلق اللجنة الاقتصادية لأفريقيا تدقيقا لتحديد ما إذا كان الاتحاد الأوروبي انتهك التزاماته المتعلقة بحقوق الإنسان واللوائح المالية.

وانتقدت منظمات التمويل الأوروبي، حيث أوضحت المستشارة القانونية للجمعيات فالنتينا أزاروفا، أن قوانين ميزانية الاتحاد الأوروبي تفرض على الدول الأعضاء الاستخدام السليم للأموال، ولاسيما من خلال المراقبة المستمرة وتقييم تأثير تمويل خفر السواحل الليبي على حقوق الإنسان.

وتثير الشكوى إشكالية انتهاك الاتحاد الأوروبي التزاماته في مجال حقوق الإنسان بتمويل خفر السواحل الليبي منذ 2017، لاعتراض قوارب المهاجرين في البحر وإعادتها إلى ليبيا.

وعلقت جريدة لاكروا الفرنسية بالقول "دون ضمانات في ما يتعلق بحقوق الإنسان، يعد برنامج الاتحاد الأوروبي في ليبيا انتهاكا صارخا للقوانين الأوروبية والدولية، ويكون شريكا في المعاناة الإنسانية التي يعيشها المهاجرون عند إعادتهم إلى ليبيا".

وشددت منظمة العفو الدولية على ضرورة مراجعة الخطة التي وضعتها الدول الأعضاء للحدّ من محاولات الهجرة غير الشرعية وإدارة الحدود ومراقبتها، واعتبرت أنه خلال السنوات الثلاث الماضية، نجم عن هذه السياسات تعريض حياة "عشرات الآلاف من النساء والرجال والأطفال إلى الخطر في بلد كانوا فيه يتعرضون لانتهاكات مروعة".

منظمات وجمعيات أوروبية ترى في برنامج الاتحاد الأوروبي لمكافحة الهجرة في ليبيا انتهاكا للقوانين الأوروبية والدولية

وفي يوليو 2017 خصص الاتحاد الأوروبي 91.3 مليون يورو لبرنامج "إدارة الحدود والهجرة في ليبيا"، والذي سيستمر حتى نهاية العام 2021، والهدف من هذا البرنامج هو تحسين قدرة ليبيا على السيطرة على حدودها وإنقاذ الغرقى في البحر، بطريقة تتوافق تماما مع الالتزامات والمعايير الدولية لحقوق الإنسان.

وتم تخصيص هذه الأموال من قبل صندوق التنمية الأوروبي من أجل ضمان الاستقرار ومكافحة الأسباب الجذرية للهجرة غير الشرعية والنازحين في أفريقيا.

ووفقا للمفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين وصل منذ بداية هذا العام 3277 شخصا إلى إيطاليا عبر قوارب الهجرة و1135 إلى مالطا، وذلك أقل بكثير من أولئك الذين وصلوا إلى إسبانيا (4934) واليونان (7569).

وأصبح مصير المهاجرين وطالبي اللجوء الذين يحاولون الوصول إلى الشواطئ الأوروبية من ليبيا، أكثر غموضا بسبب وباء كورونا والقرارات الأخيرة التي اتخذتها السلطات الإيطالية والمالطية لإعلان موانئهم الخاصة "غير آمنة" بسبب الفايروس ومنع اللاجئين الذين يتم إنقاذهم في البحر من النزول.

معاناة إنسانية

كورونا يرسم مشهدا سياسيا مقلقا في الجزائر

صابر بليدي

الجزائر – توارت غالبية الأحزاب السياسية الناشطة في الجزائر عن الأنظار منذ دخول البلاد في مرحلة حجر صحي بسبب وباء كورونا، واكتفى أنشطها في أحسن الحالات بإصدار بيانات مقتضبة "تدعم جهود الحكومة في مواجهة جائحة كورونا وتدعو المواطنين إلى التزام تدابير الحيطة والحذر".

ورغم الوضع الاستثنائي الذي تعيشه البلاد في ظل استشراء الشكوك بين السلطة والشارع حول التوظيف السياسي للجائحة من خلال تعمد السلطة استغلال تعليق الحراك الشعبي للاحتجاجات السياسية، في تنفيذ أجندة سياسية وصفت بـ"الانتقامية"، حيث تستمر وتيرة الاعتقالات السياسية للناشطين والمعارضين، كما جرى سن نصوص تشريعية جديدة لقمع الحريات وتكميم الأفواه.

ولم يصدر عن الطبقة السياسية في الجزائر، أي موقف يضغط على السلطة من أجل إطلاق سراح مساجين الرأي، في إطار قرار العفو الرئاسي الذي شمل أكثر من خمسة آلاف سجين، أو أي انتقاد للمسار التشريعي الذي تنتهجه الحكومة.

وفي أحسن الأحوال اكتفت الطبقة السياسية التي تشتكي في كل استحقاق انتخابي من عزوف الشارع، بتكرار نفس خطاب الحملات التحسيسية التي تنفذها السلطات للحيلولة دون المزيد من الإصابات بوباء كورونا، لكنها لم تشأ لحد الآن الخوض في مدى قدرة الحكومة على مواجهة الطوارئ، وسلبيات تسيير الأزمة الصحية القائمة، وتهاوي المنظومة الصحية، فضلا عن القرارات الارتجالية المتخذة في هذا الشأن، وانهزام الحكومة في كل الامتحانات بداية من كيس الحليب إلى كيس السميد، والتخبط بين الرفع التدريجي للحجر من عدمه. وأمام فرصة الهدنة السياسية المعلنة في البلاد بين السلطة والمعارضة، رغم اختراقها المتكرر في حق ناشطي الحراك الشعبي، نوه رئيس حركة مجتمع السلم عبدالرزاق مقري، بـ"دور حكومة عبدالعزيز جراد، في مكافحة تفشي جائحة فايروس كورونا، رغم أنها ورثت وضعا صعبا على كافة الأصعدة هي تتحمل تبعاته الآن".

ولولا خشية أكبر الأحزاب الإخوانية في البلاد، من لوم المدونين وتحسبا لأي دعاية عكسية المفعول على شبكات التواصل الاجتماعي، لكانت "حمس"، قد ذهبت إلى أبعد من ذلك في الإطناب للحكومة وللسلطة الجديدة، بعدما تراجع صوت ما كان يعرف بـ"أحزاب السلطة" (جبهة التحرير الوطني والتجمع الوطني الديمقراطي)، وهو ما يكرس العودة المتجددة للإخوان إلى حضن السلطة.

وصرح مقري في هذا الشأن "إن الحكومة ورغم الجهود المبذولة في مجابهة الجائحة، إلا أنها سجلت بعض النقائص التي نبهت لها الحركة في الكثير من المرات، إلا أن أعضاء الحكومة يعملون من أجل كبح انتشار الفايروس التاجي الخطير الذي هزم كل العالم".

السلطة تتعقب نشطاء الحراك دون حسيب ولا رقيب

تقنين استعمال وسائل التواصل الاجتماعي يثير جدلا في المغرب

محمد ماموني العلوي

الرباط – خلف مشروع تقنين استعمال وسائل التواصل الاجتماعي في المغرب جدلا واسعا بعد أن تم تسريب مضامينه، ما دفع أحزابا سياسية وأكاديميين إلى المطالبة بمراجعته.

واعتبر سياسيون مغاربة أن المشروع يمثل محاولة لتكميم الأفواه، ما يرفع من منسوب التوتر بين مكونات الائتلاف الحكومي والكتل البرلمانية المعارضة.

وصادق مجلس الوزراء المغربي برئاسة سعدالدين العثماني سرا على مشروع قانون رقم 22.20 يتعلق باستعمال شبكات التواصل الاجتماعي وشبكات البث المفتوح والشبكات المماثلة، والذي يحمل بين طياته عقوبات سجنية ومالية في حق المخالفين.

وتتراوح العقوبات السجنية بين ستة أشهر وسنة وغرامة من 5000 درهم إلى 50000 درهم (من 500 دولار إلى 5000 دولار). واستنكر حزب الاستقلال المعارض حالة التعتيم التي مارستها الحكومة على مشروع القانون "في خرق للحق في المعلومة كأحد الحقوق الأساسية التي يقرها دستور البلاد"، كما عبر عن استيائه من الارتباك الحكومي في التعاطي مع مضامين مشروع القانون.

وعبّر عبداللطيف وهبي، الأمين العام لحزب الأصالة والمعاصرة المعارض، عن رفضه المس بالمكتسبات الحقوقية والحريات والتوقيت الذي تم فيه طرح هذا المشروع، داعيا الحكومة إلى تركيز كل جهودها على الانخراط في التعبئة الوطنية الاستثنائية بدل استغلال ظروف الطوارئ الصحية لتمرير "تضييقات على الحريات".

وقال صبري الحو، المحامي والخبير في القانون الدولي لـ"العرب"، إن "هذا المشروع يمس بالحقوق والحريات الأساسية والدستورية"، مشيرا إلى أن "توقيت طرحه يعبر عن سوء نية الحكومة خاصة وأن البلاد منشغلة بمجابهة وباء كورونا".